

اليوم	الثلاثاء
التاريخ	٢٨ / ٩ / ٢٠١١ م
المناسبة	لقاء أعضاء اللجنة العقارية مع مدير عام فرع مصلحة الزكاة والدخل بالمنطقة الشرقية

الحضور من اللجنة :-

الاسم	الجهة / الصفة
محمد بن أحمد الدوسري	نائب رئيس اللجنة العقارية
محمد بن صالح حافظ	عضو اللجنة العقارية
سالم عبدالله الجعيب	عضو اللجنة العقارية
خالد أحمد بارشيد	عضو اللجنة العقارية

الحضور :-

الاسم	الصفة
إبراهيم بن أحمد العوامي	مدير - مصلحة الزكاة والدخل بالنيابة
مالك أحمد	الشركة السعودية المشتركة
نبيل مصطفى نصر	شركة الدمام للتعمير
محمد بن سعد القويراني	مساعد الأمين العام لشئون اللجان الكلف
حسن محمد الهزاع	مدير إدارة القطاع العقاري
خالد بن عوض آل موسى	مسئول تنفيذي لجان
علي بن سعيد القحطاني	سكرتير إدارة القطاع العقاري
سلمان العيد	محرر صحفي

المناقشة :-

رحب نائب رئيس اللجنة العقارية بالحضور مقدماً الشكر والتقدير لمصلحة الزكاة والدخل على قبولهم الدعوة ثم تلى ذلك مناقشة آلية المصلحة في احتساب الزكاة على المخططات العقارية، وما تنطوي عليه من ملاحظات. وقد أوضح نائب رئيس اللجنة العقارية لدى افتتاحه للقاء بأن من أهداف اللجنة العقارية هو تحقيق التواصل الإيجابي مع كافة الجهات الحكومية المعنية، بحيث ينجم عنه طروحات مشتركة ومشاريع عمل، وحلقة لعدد من المعوقات التي تواجه المستثمرين بشكل عام، وبالتحديد في القطاع العقاري، هذا القطاع الذي يستقطب الملايين بل المليارات من الريالات، ويقدم خدمات جلية للمواطن وللاقتصاد الوطني، ومن هنا نحن نأمل في تعاون كافة الجهات الحكومية لتذليل الصعاب والمعوقات أمامنا، فالقطاع العقاري قد يكون القطاع الوحيد المفتوح على كل القطاعات الاقتصادية بمختلف مجالاتها، فلا يتصور صناعة، أو زراعة، أو تجارة أو غير ذلك بدون قطعة أرض أو مبنى أو موقع تقام عليه.

من جانب آخر أوضح العوامي بأن المصلحة معنية بتحصيل زكاة عروض التجارة فقط ممن تجب عليهم شرعا الزكاة، وهم السعوديون ومن هم في مثلهم من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي، وما عدا ذلك فيفرض عليهم ضريبة الدخل.. لافتاً بأن المقصود بـ "عروض التجارة" هي كل عمل يهدف تحقيق الربح، وقد صدر له سجل

تجاري، او ترخيص من وزارة التجارة والصناعة، أو من الهيئة العامة للاستثمار أو البلدية، ولا يدخل ضمن اهتمامنا الجهات أو الأنشطة ذات الأهداف الاجتماعية.. مؤكداً بأن فكرة فرض زكاة على الأراضي الفضاء هي توصية لا تزال تحت الدراسة بهيئة الخبراء ولم يتم إقرارها بعد.

وحول نطاق التعامل بين المصلحة والشركات أكد العوامي على أن أبواب المصلحة مفتوحة، ونرحب بكل الملاحظات، وهدفنا هو التسهيل وليس التعطيل. لافتاً إلى أن هناك نظاماً زكويًا جديدًا يتضمن العديد من اللوائح التنظيمية، ويجب على جميع الاستفسارات، سوف يصدر قريباً لمجرد الانتهاء من دراسته في مجلس الشورى. ويرى نائب رئيس اللجنة العقارية بأن فرض رسوم على العقار لن يحل مشكلة نقص الأراضي، وبالتالي الطلب عليها، والأفضل هو فتح النطاق العمراني، إذ لم نعرف بلداً في العالم ترى أن فرض رسوم معينة على الأراضي حققت شيئاً يذكر.

وفي وقت طالب أعضاء اللجنة بتزويدهم بقائمة الجمعيات ومؤسسات النفع العام ليقوم أصحاب الشركات بمساعدتها من أموال زكاتها، قال العوامي إن هذه المعونات تعدها المصلحة تبرعات تخصم من الوعاء الزكوي. وأبان العقاريون أن بعض المشاريع لا تزال تحت التنفيذ، وقد تستغرق عملية تطويرها وطرح للمستفيد النهائي مدة طويلة، لذا فمن المقترح تقديم موعد الزكاة حتى بعد بيعها، لتصرف الزكاة من البيع.. وحول وجود بعض الأخطاء في حساب الزكاة على بعض الشركات أوضح العوامي أن هناك نوعين من الأخطاء، أحدهما مالي، وآخر نظامي، ففي حال تم اكتشاف الخطأ النظامي لا يتم الرجوع إليه إذا تجاوزت المدة اللاحقة له خمس سنوات، بينما الخطأ المالي يتم معالجته في أي وقت.